قانون الامن الغذائي والية تنفيذه في حكومة محمد شياع السوداني

م.م سلوى غضنفر حكمت

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

The Food Security Law and its Implementation Mechanism in the Government of Mohammed Shia' al-Sudani

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل سياسة الأمن الغذائي في العراق ضمن إطار البرنامج الحكومي لحكومة محمد شياع السوداني للمدة (٢٠٢٢–٢٠٢٥)، من خلال تحديد التوجهات العامة والأولويات الاستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة في إدارة هذا الملف الحيوي. ويستند البحث إلى تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الوزارية وبعض المعطيات الميدانية، بهدف تقييم فاعلية البرامج والخطط الحكومية في مواجهة التحديات الغذائية والاقتصادية التي يواجهها العراق.

وينطلق البحث من فرضية مفادها أن حكومة السوداني تبنّت مقاربة أكثر شمولاً في التعامل مع قضية الأمن الغذائي مقارنة بالحكومات السابقة، مستندةً إلى قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لسنة ٢٠٢٢ بوصفه إطاراً تشريعياً ومالياً لدعم السياسات والبرامج المرتبطة بهذا القطاع.

كما يتناول البحث أبرز التحديات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي، مثل شحّ المياه، وتأثيرات التغير المناخي، والفساد الإداري، وضعف التنسيق المؤسسي، وعدم استقرار التمويل. ويخلص البحث إلى أن تحقيق أمن غذائي مستدام في العراق يتطلب استمرار الدعم السياسي، وتعزيز الشفافية، وتطوير القدرات المؤسسية في القطاعين الزراعي والغذائي

Abstract

This study aims to analyze food security policy in Iraq within the framework of the governmental program of Prime Minister Mohammed Shia’ Al-Sudani for the period (2022–2025). It seeks to identify the general orientations and strategic priorities adopted by the government in managing this vital issue. The research relies on the analysis of official documents, ministerial reports, and selected field data in order to evaluate the effectiveness of governmental programs and plans in addressing the food and economic challenges facing Iraq.

The study is based on the assumption that Al-Sudani’s government has adopted a more comprehensive approach to addressing food security compared with previous governments, relying on the Emergency Food Security and Development Support Law of 2022 as a legislative and financial framework for supporting policies and programs related to this sector.

The research also examines the major challenges that hinder the achievement of food security, including water scarcity, the impacts of climate change, administrative corruption, weak institutional coordination, and unstable funding. The study concludes that achieving sustainable food security in Iraq requires continued political support, enhanced transparency, and the development of institutional capacities within the agricultural and food sectors.

المقدمة

يُعدّ الأمن الغذائي من القضايا الأساسية المرتبطة باستقرار الدول وتحقيق التنمية المستدامة، لما له من دور مباشر في ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتزداد أهمية هذا الموضوع في الدول التي تواجه تحديات اقتصادية وبيئية ومؤسسية تؤثر في قدرة نظمها الإنتاجية والغذائية على تحقيق الاكتفاء والاستقرار.

وفي العراق، يمثل الأمن الغذائي أحد الملفات الحيوية التي اكتسبت أهمية متزايدة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والتحديات البيئية التي تواجه البلاد. وقد انعكس ذلك في توجهات السياسات الحكومية خلال السنوات الأخيرة، حيث جرى إدراج هذا الملف ضمن أولويات العمل الحكومي بوصفه محوراً مهماً من محاور التنمية والاستقرار.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة سياسة الأمن الغذائي في العراق في إطار البرنامج الحكومي لحكومة محمد شياع السوداني، من خلال تحليل توجهاتها العامة وأبرز مرتكزاتها، فضلاً عن الوقوف على أهم التحديات التي تواجه تحقيقها على أرض الواقع. ويهدف البحث إلى تقديم قراءة تحليلية تسهم في فهم طبيعة هذه السياسة وإبراز متطلبات تطويرها بما يدعم تحقيق أمن غذائي أكثر استدامة في العراق.

أهداف البحث:

1. تحليل الإطار التشريعي لقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية الذي أُقرّ في العراق، وبيان الأسس التي استند إليها في معالجة قضية الأمن الغذائي.
2. تحديد دور حكومة محمد شياع السوداني في تفعيل سياسات الأمن الغذائي وتنفيذ البرامج المرتبطة بالقانون ضمن البرنامج الحكومي للمدة ٢٠٢٢– ٢٠٢٥.
٣. تقييم فاعلية قانون الأمن الغذائي في مواجهة الأزمات الاقتصادية والغذائية التي يعاني منها العراق.
٤. دراسة تأثير القانون في دعم القطاعات الإنتاجية ولاسيما القطاع الزراعي وتعزيز الاستقرار الغذائي في البلاد.

٥.تحليل التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق قانون الأمن الغذائي على المستوى المؤسسي والاقتصادي والبيئي

إشكالية البحث

تنطلق إشكالية هذا البحث من التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهمت سياسة الأمن الغذائي التي تبنّتها حكومة محمد شياع السوداني ضمن برنامجها الحكومي (٢٠٢٢–٢٠٢٥) في تعزيز الأمن الغذائي في العراق، وما أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ هذه السياسة؟

فرضية البحث

السياسة الحكومية للأمن الغذائي خلال مدة حكم حكومة السوداني قد اتسمت بقدرٍ أعلى من التنسيق والتخطيط، واستندت إلى آليات تشريعية وتمويلية متقدمة، لاسيما قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية لسنة ٢٠٢٢، إلا أن هذه الجهود واجهت معوقات متعددة، أبرزها ضعف البنية التحتية الزراعية، وشح الموارد المائية، والفساد الإداري، مما حال دون تحقيق أهدافها التنموية المنشودة بشكل كامل.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال ما يأتي:

١.أهمية تطبيقية: يساعد في تقييم الأداء الحكومي تجاه أحد أكثر الملفات حيوية وتأثيرًا على استقرار المجتمع العراقي.

٢. أهمية علمية: يسهم في تطوير الأدبيات البحثية المتعلقة بتحليل السياسات العامة في العراق، خاصة في ميدان الأمن الغذائي.

٣. أهمية استراتيجية: يقدم رؤية تحليلية لصانعي القرار والمؤسسات ذات الصلة حول مدى كفاءة السياسات الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، لتحليل السياسات الحكومية والوثائق الرسمية ذات العلاقة، مثل البرنامج الحكومي (٢٠٢٢–٢٠٢٥)، وقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، فضلاً عن خطط وزارتي الزراعة والتجارة. كما يستند البحث إلى المنهج المقارن والتاريخي في بيان تعاريف الامن الغذائي.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور اضافة الى مقدمة وخاتمة. جاء المحور الاول بعنوان واقع الامن الغذائي الحالي في العراق، اما المحور الثاني جاء بعنوان تحليل السياسات العامة والانجازات الحكومية تجاه الامن الغذائي العراقي، اما المحور الثالث بعنوان قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والرؤية المستقبلية.

المحور الاول: واقع الامن الغذائي الحالي للعراق

تُعتبر قضية الأمن الغذائي إحدى القضايا المهمة والجوهرية التي تحظى باهتمام واسع من الباحثين والمختصين في مختلف المجالات، خاصة بعد التركيز الكبير الذي شهدته الجوانب العسكرية والاقتصادية المرتبطة بأمن الدولة وآليات تطويرها وحمايتها .بناءً على ذلك، اتجهت الدراسات إلى تسليط الضوء على أهمية الاهتمام بالإنسان بوصفه محورًا أساسيًا داخل الدول، من خلال تلبية احتياجاته وتحقيق أمانه الذي يتجسد في مفهوم الأمن الإنساني، حيث يُعد الأمن الغذائي أحد أبرز أبعاده .يتميز الأمن الغذائي بتنوع أبعاده، سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية .فالمشكلة لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي فقط بل تشمل أيضًا أبعادًا سياسية واجتماعية وصحية وبيئية، جميعها تلعب دورًا مؤثرًا في تحقيق الأمن الغذائي وارتباطه بحياة الأفراد والمجتمعات.

اولا : مفهوم الامن الغذائي

ظهر مفهوم الأمن الغذائي في ستينيات القرن الماضي ليشير إلى قدرة الدولة على تأمين مخزون كافٍ من السلع الغذائية لتلبية احتياجات الأفراد لفترة زمنية محددة تتراوح بين شهرين وسنة، بحيث تكون الدولة قادرة على تجديد هذا المخزون عند الحاجة .تختلف هذه الفترة الزمنية باختلاف طبيعة البلد والمواد الغذائية نفسها، وقد يتحقق تأمين الطعام من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد من الخارج . ومع ذلك، يُعتبر الأمن الغذائي في أفضل حالاته عندما تعتمد الدولة على إنتاجها الداخلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو ما يعزز قوتها أمام المجتمع الدولي مقارنة بالدول التي قد تعتمد بشكل شبه كلي على الاستيراد، مما يجعلها عرضة للتأثير من قبل الدول المصدّرة .يعني مصطلح الأمن الغذائي توفّر الغذاء للأفراد بشكل مستدام ودون أي نقص، ويتحقق عندما يشعر الفرد بالأمان من الجوع أو عدم التعرض له .كما يُستخدم كمعيار لضمان عدم حدوث نقص غذائي في المستقبل أو انقطاع الإمدادات نتيجة عوامل خطيرة مثل الجفاف والحروب وأزمات أخرى تهدد استقرار الأمن الغذائي (سلام ٢٠٢٢، ٦٢).

تفاوت الآراء حول مفهوم الأمن الغذائي، إلا أنه يُعرَّف بقدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لجميع أفراد الشعب وضمان الحد الأدنى منها. يتحقق الأمن الغذائي من خلال ضمان

حصول جميع الأفراد على الغذاء الكافي بشكل متواصل للحفاظ على حياة سليمة .ينقسم الأمن الغذائي إلى نوعين :

الأول :الأمن الغذائي الكلي، الذي يشير إلى الحالة الغذاء على المستوى الوطني مساويًا على الأقل لحجم الطلب من قبل الأفراد. يمكن قياس مؤشراته من خلال مقارنة نسبة الصادرات إلى الواردات.

الثاني :الأمن الغذائي الجزئي، ويُقصد به قدرة كل أفراد الأسرة على تأمين احتياجاتهم الغذائية بما يكفي لحياة صحية .يتم قياس مؤشراته بناءً على استهلاك الطاقة الغذائية لكل شخص من السعرات الحرارية على مستوى الأسرة (الزبيدي ٢٠١٧، ١٠٤).

يشكل الأمن الغذائي محور اهتمام المنظمات والهيئات الدولية، خصوصًا بعد انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي عام ١٩٤٧، حيث تم إنشاء هيئة تهتم بالبحث في قضايا الغذاء ومتابعتها .هذه الهيئة، التي أُطلق عليها اسم مجلس التغذية العالمي، كان هدفها الرئيسي مراقبة تطور الإنتاج الغذائي عالميًا، وتحليل أوضاع سوق الغذاء، والعمل على تلبية احتياجات الدول النامية من الغذاء بشكل فعال.

(احمد ١٩٩٩ ، ١١).

قد عرفت منظمة الاغذية والزراعة التابعه للامم المتحدة الامن الغذائي بأنه " حصول كافة الناس وفي جميع الاوقات على غذاء كافي لحياة ملؤها الصحة والنشاط" (منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة).

أكدت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن الأمن الغذائي يشمل قدرة الدول على تأمين إمدادات غذائية كافية ومغذية بشكل ملائم للجميع على المستوى الوطني، مع الحفاظ على استقرار تلك الإمدادات نسبياً من عام إلى آخر .كما يتطلب ضمان توفر الموارد المادية والاجتماعية والاقتصادية لكل أسرة لتمكينها من الحصول على تغذية آمنة ومستدامة. (منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ٢٠١٠، ٨)

عرفت منظمة الصحة العالمية الأمن الغذائي بأنه توفير كافة الظروف المطلوبة خلال مراحل إنتاج وتصنيع وتوزيع وتحضير الغذاء، بهدف ضمان أن يكون الغذاء آمنًا من الناحية الصحية ومناسبًا للاستهلاك البشري." (سعيد ٢٠١١ ، ٥٨٤) .

أكدت منظمة الصحة العالمية في تقريرها لعام 2019على أهمية الاستدامة في الأنماط الغذائية التي تسهم في تحقيق أهداف المبادئ التوجيهية للنظم الغذائية الصحية المستدامة .وشدد التقرير بشكل خاص على ضرورة تعزيز جميع جوانب صحة الأفراد ورفاهيتهم، والحد من الضغط البيئي وتأثيراته، مع ضمان سهولة الوصول إليها .بالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أهمية أن تكون هذه الأنماط الغذائية ميسورة التكلفة، آمنة، عادلة، وقابلة للتقبل ثقافياً.(منظمة الاغذية والزراعة ٢٠١٩، ١٣) .

يُعرَّف الأمن الغذائي بشكل شائع بأنه قدرة المجتمع على تأمين متطلبات التغذية الأساسية لأفراده، مع ضمان توفير الحد الأدنى من هذه الاحتياجات بشكل مستمر ومنتظم.(عبد السلام ١٩٩٨، ٩٠).
تكتسب قضية الأمن الغذائي أهمية متزايدة في دعم وتعزيز الأمن القومي، إذ تستحوذ الدول الكبرى على النصيب الأكبر من فائض الإنتاج الزراعي والغذائي، مستخدمة إياه كوسيلة لتحقيق أهدافها ومصالحها وفقاً لأجنداتها. ويُعتبر ضعف الأمن الغذائي أحد أبرز التحديات التي تقوض الاستقرار وتؤثر على الأمان بمختلف مستوياته، سواء داخل حدود الدولة أو على الصعيد الإقليمي والدولي.(ابراهيم، ٢٠١٦، ٢٠٢).

ثانياً: اهمية الامن الغذائي

١. الحصول على غذاء كافٍ يُعد أساساً ضرورياً لضمان صحة الإنسان ورفاهيته، حيث إن نقص التغذية قد يؤدي إلى تعرض أفراد المجتمع لمشكلات صحية وأمراض متعددة.
٢. يمثل الأمن الغذائي عنصراً رئيسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية، إذ تسهم المواد الغذائية الآمنة والمستقرة في دعم القطاع الزراعي، مما يعود بالفوائد والمكاسب للمزارعين، ويوفر فرصاً لعيش كريم ومستقر.
٣. يلعب الأمن الغذائي دوراً مهماً في الحفاظ على البيئة من خلال تشجيع الزراعة المستدامة التي تسهم في مكافحة مشكلات تلوث الهواء، والحد من انتشار الغازات الضارة، وكذلك وقف إزالة الغابات والتصحر.
٤. ٤. يُعد الأمن الغذائي عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقليل الصراعات، حيث إن انعدامه قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات والانقلابات، خاصة في الدول التي تواجه تحديات مثل الفقر والمجاعة. (الانصاري ٢٠٢٢ ، ٧٩)

ثالثاً: تحديات الامن الغذائي العراقي

التحديات الاقتصادية تلقي بظلالها مباشرة على الأمن الغذائي، إذ ترتبط بتأثيرها على الإنتاج الزراعي من حيث الكمية والجودة .ولتحقيق مستويات عالية من الأمن الغذائي، يصبح من الضروري الاستفادة المثلى من عناصر الإنتاج، ورأس المال والعمالة، عبر تحسين التنظيم وتبني التكنولوجيا الملائمة بكفاءة أكبر.
للعمل على تقليص الفجوة الغذائية التي يمكن أن تتفاقم نتيجة ارتفاع الطلب الاستهلاكي مقارنة بالإنتاج المحلي، تعتمد الدولة غالبًا على الاستيراد كحل لسد هذا العجز .ومع ذلك، فإن هذا الخيار لا

يخلو من تداعيات سلبية، من أبرزها التأثير السلبي على ميزان المدفوعات، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة نتيجة الزيادة في الأسعار العالمية.هذا الوضع قد يفرض ضغوطاً على الموازنات المخصصة لمشاريع أخرى، حيث يصبح من الصعب التوفيق بين الأولويات المختلفة دون المساس بالأمن الغذائي الذي يعد ضرورة لا يمكن التضحية بها لصالح مشاريع أخرى(بشير ٢٠٠٩، ٢٠).

جانب آخر يمكن أن يؤثر بشكل كبير على اتساع الفجوة الغذائية يتمثل في النمو السكاني الذي يحدث بمعدلات تفوق وتيرة نمو الإنتاج. هذا التزايد السكاني يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم الطلب، مما ينجم عنه ارتفاع الأسعار، وهي مشكلة إضافية تواجهها الدولة تحت مسمى التضخم. كما يبرز هنا تأثير التفاوت في توزيع الدخول بين طبقات المجتمع، والذي يلعب دوراً جوهرياً في تفاقم الفجوة الغذائية. نتيجة لذلك، تتحمل الطبقات الفقيرة العبء الأكبر نتيجة هذا التحدي الاجتماعي والاقتصادي المتشابك. (الشمري ٢٠٢١، ١٧).

عانى العراق خلال التسعينيات من تحديات اقتصادية وسياسية جسيمة تمثلت في فرض عقوبات اقتصادية صارمة، مما أدى إلى وفاة مئات الأطفال بسبب سوء التغذية ونقص الإمدادات الطبية . كانت هذه العقوبات بمثابة تهديد مباشر للأمن الغذائي، حيث انعكست آثارها سلباً على حياة المواطنين بشكل واسع .وللتعامل مع هذه الأزمة، يصبح من الضروري أن تتخذ الدولة مجموعة من الإجراءات الفعّالة لضمان توفير الغذاء للمجتمع سواء على مستوى الفردي أو الجماعي .ومن بين هذه الإجراءات يأتي إصدار القرارات التي تُعبّر عن إرادة الدولة لتحقيق الأمن الغذائي، والذي يعد أحد المكونات الأساسية لاستراتيجيات الدول التي تعاني من الفقر .يُعَدّ الأمن الغذائي تحدياً جوهرياً يواجه الدول ويستدعي حلولاً مستدامة لتجاوز أزمة الغذاء التي تُعتبر من أكثر الأزمات تأثيراً على الاستقرار والتوازن الاجتماعي.(الشمري ٢٠٢١، ١٨).

القرارات التي تتخذها الدولة تسهم في تعزيز التكامل السببي مع جهودها المبذولة لتوفير اليد العاملة ورأس المال من أجل دعم القطاع الزراعي. كما تعمل على توفير بيئة تنموية زراعية قد تسهم في تقليص الفجوة الغذائية، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص وتقديم الدعم الضروري لتطوير هذا المجال. (عبود ٢٠٠٩، ١٨).

تعزيز دعم المنتج الوطني يمكن تحقيقه من خلال فرض ضرائب على السلع المستوردة، بهدف تشجيع الاعتماد على المنتجات المحلية. كذلك، يتطلب هذا توفير الدعم للمنتجات المحلية القادرة على المنافسة مع نظيراتها الأجنبية، وخصوصًا تلك التي تمتلك فرصًا واعدة للتصدير إلى الأسواق العالمية. هذا النهج يساعد في زيادة الإيرادات من العملات الأجنبية، التي يمكن توجيهها لمعالجة

الفجوات في الأمن الغذائي .إلى جانب ذلك من الضروري العمل على تعزيز القطاع الزراعي عبر الاستثمار المستدام، مع إيلاء اهتمام خاص لجذب الاستثمار الأجنبي .فقد يُسهم هذا النوع من الاستثمار في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات المتقدمة، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة العمالة المحلية. وبفضل هذه الإجراءات، يمكن تحقيق تقدم ملموس في الإنتاجية والارتقاء بجودة المنتج الوطني ليصبح أكثر تنافسية على المستويين المحلي والدولي.(الشمري ٢٠٢١، ١٨).

التحديات الاجتماعية المتعلقة بالأمن الغذائي تحتل مكانة لا تقل أهمية عن نظيراتها السياسية والاقتصادية، خاصةً مع التفاقم المستمر للفجوة الغذائية نتيجة لزيادة معدل النمو السكاني بوتيرة تتجاوز معدل إنتاج الغذاء .علاوة على ذلك، تؤدي ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن إلى تضاؤل الأيدي العاملة في القطاع الزراعي، الذي يُعد ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي. وبالتالي، يمكن التأكيد على أن العقبات الاجتماعية تلعب دورًا لا يقل تأثيرًا عن العقبات الاقتصادية، حيث تؤثر هذه التحديات بشكل مباشر على استقرار المجتمعات من خلال تأثيرها على سلوك الأفراد وتصرفاتهم الاجتماعية، مما يترك بصمة واضحة على الحالة العامة للمجتمع. ومن بين الآثار السلبية الأبرز لاتساع الفجوة الغذائية، التي تنعكس على سلوك أفراد المجتمع، انتشار البطالة وتدهور الوضع الصحي، مما يزيد من تعقيد المشهد العام.(البغدادي ٢٠١٤، ١٧٠) .

رابعاً:المحددات الطبيعية للامن الغذائي العراقي

أسهمت التغيرات المناخية بشكل كبير في التأثير على الأمن الغذائي، حيث بات إنتاج الحبوب عرضة للتهديد نتيجة الاحترار العالمي وما يخلفه من آثار سلبية على نمو المحاصيل. ارتفاع درجات الحرارة يتسبب في انخفاض الإنتاجية، إذ تنمو النباتات بشكل غير منتظم وتنتج كميات أقل من الحبوب تحت هذه الظروف .علاوة على ذلك، تعيق الحرارة المفرطة قدرة التربة والمحاصيل على الاحتفاظ بالرطوبة الضرورية للنمو .وعلى مدار السنوات، ارتبطت ظاهرة ارتفاع الحرارة ونقص الأمطار الناتجة عن تغير المناخ بحدوث موجات جفاف متكررة في العراق بدأت منذ عام ١٩٩٩.هذه الموجات أثرت بشكل كبير على الزراعة الديمية في شمال البلاد، خاصة خلال موجة الجفاف عام ٢٠٠٨ التي أدت إلى فشل موسم زراعة الحبوب بالكامل، وبالتالي عدم إنتاج محاصيل فيها .كما تكرر الوضع في عام ٢٠١٢ عندما لم تحقق الزراعة الديمية أي نجاح في محافظة نينوى ومنطقة الجزيرة .يرجع ذلك إلى عدم كفاية الأمطار، إذ تعتمد الزراعة في هذه المناطق بنسبة تزيد عن 90%على الري الديمي لتحقق إنتاجها الزراعي (القيسي ٢٠١٢).

انخفاض معدلات تساقط الأمطار أدى إلى تراجع مستوى جريان الماء وانخفاض كميات المياه الواردة من الروافد المغذية لنهري دجلة والفرات .هذا الواقع دفع دول المنبع إلى بناء سدود، ما أثر بشكل

مباشر على توفر المياه في دول المصب .نتيجة لذلك، تبنت الحكومات سياسات لتقنين استخدام المياه، منها الحد من زراعة بعض المحاصيل الزراعية التي تحتاج إلى كميات كبيرة من مياه الري . مثال على ذلك منع زراعة الأرز في عام ٢٠١٨، حين قررت وزارة الزراعة التوقف عن زراعة هذا المحصول بسبب انخفاض واردات نهري دجلة والفرات إلى مستوى 32.99مليار متر مكعب .زراعة الأرز في تلك الظروف كانت قد تؤدي إلى إخفاق كبير في الإنتاج، مما تسبب بخسائر فادحة للمزارعين (حسن٢٠١٩، ٣٨٨).

تفيد الدراسات بأن التغيرات المناخية ستسهم على الأرجح في ارتفاع متوسط درجة الحرارة السنوية في العراق بمقدار درجتين مئويتين، إلى جانب تراجع المعدل السنوي لهطول الأمطار بنسبة ٩% بحلول عام ٢٠٥٠. هذه التحولات ستؤدي إلى زيادة موجات الحرارة والجفاف، مما سيؤثر بشكل سلبي على إنتاجية المحاصيل الزراعية الرئيسية، حيث من المتوقع أن تشهد غلة محصول القمح انخفاضًا بنسبة ١٢.٥.% (وزارة التخطيط،٦).

سيؤثر ذلك بشكل سلبي على الميزان الغذائي العراقي سواء حالياً او مستقبلاً، خصوصًا مع وجود تحديات تتمثل في الزيادة السكانية السنوية .لذلك، يتعين على الحكومة أن تتصدى لهذا التحدي عبر تعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي بشكل فعال (الحجامي ٢٠٢١، ١١٣).

يعد تسليط الضوء على مشكلات التربة في العراق أمرًا بالغ الأهمية، خصوصًا في ظل التحديات البيئية المتزايدة الناتجة عن موقعه الجغرافي ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة. تُعتبر ظاهرة التصحر أبرز هذه المشكلات، حيث تشكل خطرًا بيئيًا جسيمًا يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي وصحة الإنسان، مما يعوق عملية التنمية المستدامة .وقد ازدادت حدة التصحر بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين نتيجة مجموعة من العوامل الرئيسية، من بينها التغيرات المناخية المتسارعة، تكرار موجات الجفاف، الرعي الجائر، قلة مشاريع التشجير، والتدهور الحاد في الغطاء النباتي. ووفقًا للدراسات، تتعرض حوالي ١% من الأراضي الزراعية في العراق سنويًا للتملح، وخاصة في مناطق السهل الرسوبي بوسط وجنوب البلاد (برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر في العراق، ٢١١).

المحور الثاني: تحليل السياسات العامة والإنجازات الحكومية في مجال الأمن الغذائي في العراق

يُعدّ الأمن الغذائي قضيةً حرجةً تستدعي تدخلاً حكومياً، لا سيما في ظلّ التحديات الاقتصادية والبيئية المتراكمة في العراق. يصف هذا القسم السياسات العامة التي تنتهجها الدولة لضمان الأمن الغذائي، وأهداف هذه السياسات وغاياتها، والآليات التي تستخدمها لتطبيقها. كما يناقش أهمّ النجاحات على مستوى العالم. يهدف التحليل إلى تقييم فعالية هذه السياسات في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان،

وتحديد أهمّ العقبات التي تحول دون تنفيذها، واقتراح سُبُلٍ لتحسين قدرة الحكومة على تحقيق أمن غذائي شامل وطويل الأمد.

يتحقق الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الأفراد على غذاءٍ كافٍ وآمن ومغذٍّ يُلبّي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم، مما يُمكّنهم من عيش حياة صحية ونشطة. وقد وُلدت هذه الفكرة من قِبَل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). ولتحقيق الأمن الغذائي، يجب التركيز على تحقيق أربعة عناصر مترابطة جوهرياً لضمان استدامة هذا الهدف. (محمد٢١،٢٠٢٠-٢٢).

١-التوفر أو الإتاحة: يشير هذا المفهوم إلى أهمية وجود الغذاء بكميات كافية لتلبية احتياجات الأفراد، مع التأكيد على أن يكون ذلك ضمن المخزون الاستراتيجي الذي يشمل عمليات توريد الأغذية وتجارة المواد الغذائية. لا يقتصر هذا البعد على الكمية فقط، بل يمتد ليشمل جودة الطعام وتنوعه، الأمر الذي يتطلب أنظمة زراعية إنتاجية مستدامة، إدارة فعالة للموارد الطبيعية، وسياسات تدعم تحسين الإنتاجية .

٢- الوصول :يتعلق هذا البعد بقدرة الأفراد على الحصول على الغذاء بشكل مباشر، سواء من خلال أسعار تناسب مقدرتهم المادية أو توفيره على شكل مساعدات للفئات الأكثر احتياجاً، مما يضمن وصول الطبقات الفقيرة إلى ما يلبي احتياجاتهم الأساسية .

٣-الاستخدام: يركز هذا البعد على كيفية استفادة الجسم من العناصر الغذائية المختلفة، حيث تؤثر صحة الفرد، ممارساته الغذائية، طريقة إعداد الطعام، والأنظمة الغذائية المتبعة داخل الأسرة على الحالة التغذوية للفرد .لتحسين الاستخدام الغذائي، يتطلب الأمر تعزيز التغذية، ضمان سلامة الأغذية، زيادة تنوع المنتجات الغذائية، الحد من الفاقد بعد الحصاد، وإضافة قيمة غذائية للأطعمة.

٤-الاستقرار :يتمحور هذا البعد حول ضرورة المحافظة على استمرارية توفر الغذاء وضمان توافر الأبعاد الثلاثة السابقة بشكل متكامل ودائم دون أي تغيير يؤثر سلباً عليه (الانصاري ٢٠٢٢، ٧٤).

يعتمد العراق على النفط كمصدر رئيسي لتمويل الإنفاق الحكومي، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط عالميًا. هذا الوضع يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للأزمات الدولية. على سبيل المثال، أزمة كورونا كانت لها آثار سلبية عميقة، حيث توقفت المصانع والمعامل وانخفض الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى انهيار أسعاره إلى مستويات تاريخية وعلى نحو مماثل، الصراع الروسي الأوكراني وتبعاته المتزايدة أثرت بشكل سلبي على اقتصاديات العالم كافة، بما فيها العراق .ورغم أن العراق قد لا يواجه هذه الأزمة بشكل مباشر، إلا أن النتائج العالمية كانت لها تداعيات ملموسة، مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهو ما أثر بشكل كبير على الفئات ذات الدخل المحدود .ومن بين المواد الغذائية التي تأثرت بوضوح مادة القمح، حيث يُعتبر العراق من الدول الرئيسية المستوردة للحبوب في

منطقة الشرق الأوسط .الطلب المحلي على الحبوب يتراوح بين ٤.٥ إلى ٥ ملايين طن سنوياً، مما يجعل الدولة تعتمد بشكل كبير على الاستيراد من الخارج لتلبية احتياجها الغذائي (محمد ٢٠٢٣، ٣٨٤).

اتبعت الحكومة العراقية مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تعتبرها ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي، من بينها ما يلي :

١- تطوير برنامج البطاقة التموينية: أحد الخطوات المهمة التي اعتمدتها الحكومة العراقية لضمان الأمن الغذائي ومواجهة الأزمات الغذائية هو الاستمرار في العمل بنظام البطاقة التموينية وتطويره باتجاه الرقمنة .حيث تسعى الحكومة إلى تحويل هذا النظام إلى منصة إلكترونية بهدف توسيع نطاق الشمول ليغطي عددًا أكبر من أفراد المجتمع، مع العمل في الوقت ذاته على الحد من الفساد الذي قد يرتبط بإدارته .يتماشى هذا الإجراء مع التقدم العالمي في هذا المجال، ويهدف إلى توفير إحصائيات دقيقة حول كميات الغذاء التي تقدمها الدولة وعدد الأسر المستفيدة من البرنامج، مما يساهم في تحسين إدارة الموارد وتحقيق العدالة في المجتمع (موقع البطاقة التموينية العراقية)

في هذا الصدد، واصل وزير التجارة أثير داود الغريري العمل مع لجنة الأتمتة الوزارية والشركة المنفذة لمشروع أتمتة توزيع بطاقات التموين في باقي ولايات البلاد. واطلع الوزير على الخطوات النهائية لإنشاء آليات أتمتة تطبيق الأتمتة، بالإضافة إلى تحديد موعد التحديث المباشر لبيانات المواطنين المستفيدين عبر نظام البطاقة التموينية. وخلال النقاش، أكد الوزير الغريري أن الوزارة قد قطعت شوطًا كبيرًا في استكمال الإجراءات اللوجستية والقانونية لضمان سلامة قاعدة البيانات ضمن مشروع الأتمتة. وشدد على أن النتائج ستظهر قريبًا، إذ أن زيادة الفعالية في استهداف الشرائح المناسبة ستؤدي إلى زيادة فعالية النظام. ومن المهم الإشارة إلى أن رئيس الوزراء هو المهندس. وخلال نقاشه مع الوزير ولجنة السيارات الوزارية، أكد محمد شياع السوداني على ضرورة المضي قدمًا في تنفيذ مشروع أتمتة البطاقة التموينية وتأمين متطلباته الأساسية. ويأتي ذلك في إطار مبادرات الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد المدرجة في برنامج الحكومة لعام ٢٠٢٤. ويعتبر نظام البطاقة التموينية أساسياً لتعزيز الأمن الغذائي جزئيا (عباس٢٠٢٢، ٣٧٥).

٢- قامت الحكومة العراقية بتبني مجموعة من السياسات المنظمة التي تهدف إلى إدارة حجم الاستيراد والتصدير بما يتناسب مع احتياجات المجتمع الغذائية. يتم ذلك من خلال السماح بالاستيراد عندما يعجز الإنتاج المحلي عن تلبية طلب السوق المحلي، فيما تُتخذ إجراءات معاكسة تتمثل بوقف الاستيراد في حالات معينة، بهدف دعم الصناعات والمنتجات المحلية ومنحها فرصة أكبر للمساهمة في تزويد البلاد بمنتجاتها وتشجيع تطوير قطاعاتها المختلفة في سياقات أخرى (الكبيسي ٢٠٢٢).

٣ –اصدار قانون للأمن الغذائي:

لتخفيف الضغط على المواطنين مع الحفاظ على مواكبة التحولات العالمية، بالإضافة إلى تلبية احتياجات السوق المحلي من الغذاء، يجب على مجلس النواب الالتزام بأحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور. وسيأتي ذلك بالتزامن مع انخفاض عدد السكان. وقد خُصص القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢ لتقديم المساعدات الطارئة للأمن الغذائي والتنمية (جريدة الوقائع العراقية ٢٠٢٢، ١–٢).

المادة (١) تنشئ وزارة الموارد المائية حساباً باسم "دعم الأمن الغذائي والتنمية والتحوط المالي وتخفيف حدة الفقر."

المادة (٢) :يتم تمويل هذا الحساب بمبلغ لا يتجاوز (خمسة وعشرين تريليون دينار عراقي).

المادة (٣) :ثانياً –يُخصّص مبلغ قدره (ثمانية تريليونات دينار عراقي) لإعادة إعمار وتنمية مشاريع في المحافظات غير المنتظمة في إقليم .يتم توزيع هذا المبلغ استناداً إلى النسب السكانية وخط الفقر لكل محافظة .

قرارات الحكومة العراقية تضمنت الموافقة على تخصيص منحة حكومية بقيمة 100)ألف دينار عراقي (تحت اسم "منحة غلاء المعيشة ."ستُمنح هذه المساعدة للمتقاعدين الذين يقل دخلهم الشهري عن مليون دينار، ولموظفي القطاع الحكومي الذين يقل دخلهم عن (٥٠٠ ألف دينار عراقي) .ضمن إطار "قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي"، اتخذت الحكومة العراقية مجموعة من الإجراءات، منها تقليص الرسوم الجمركية لمدة ثلاثة أشهر على السلع الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية، مواد البناء، والمواد الاستهلاكية الضرورية .تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على استقرار الأسعار وضمان وصول هذه السلع إلى المستهلك بأسعار ثابتة دون زيادة مستمرة. (جريدة الوقائع العراقية ٢٠٢٢، ١–٢).

أعلنت الحكومة العراقية عن مجموعة من الإجراءات لحماية الأمن الغذائي، تضمنت إطلاق حصتين من المواد الغذائية ضمن نظام البطاقة التموينية، بالإضافة إلى ضبط الأسعار في الأسواق واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين .وأوضح المتحدث باسم وزارة التجارة العراقية، محمد حنون، أن الحكومة تبنت سلسلة من التدابير لمواجهة أزمة ارتفاع الأسعار، من بينها دعم البطاقة التموينية وتوزيع سلتين غذائيتين خلال شهر رمضان المبارك .كما أشار إلى وجود إمكانية لتوفير سلة ثالثة. (محمد ٢٠٢٣، ٣٩١)

٤وضع استراتيجية شاملة لمواجهة أزمة الأمن الغذائي :اتخذت الحكومة العراقية خطوات ملموسة للتعامل مع هذه الأزمة، حيث بادرت بعقد جلسات مخصصة لمناقشة الاستعدادات اللازمة ووضع

الحلول المناسبة للتحديات التي قد يواجها الأمن الغذائي في البلاد .تمثل هذه الجهود خطوة إيجابية تُظهر إدراك الحكومة لخطورة المشكلة، مع جعلها من أولويات الدولة للعمل على معالجتها بشكل فعّال .ومن بين هذه الإجراءات، وجّهت الحكومة وزارة الزراعة للإسراع بتنفيذ التدابير اللازمة بهدف معالجة المشكلات الزراعية وتوفير البيئة الملائمة لجعل الغذاء متاحًا بكميات كافية لجميع المواطنين

٥- ركزت سياسة حكومة محمد شياع السوداني فيما يتعلق بالأمن الغذائي على تحقيق التوازن بين الحاجة إلى استقرار السوق المحلية، وتحقيق التوازن بين إمدادات الغذاء والحفاظ على الاستقرار، لا سيما في ظل التحديات العالمية مثل أزمة أوكرانيا، ومشاكل سلسلة التوريد، وتغير المناخ. وكان من المتوقع أن تعتمد الحكومة على تحرير الصادرات دون ضمان وجود مخزون كافٍ لتلبية الطلب في السوق المحلية، مما سيؤدي إلى مشاكل في السوق المحلية. ونتيجة لذلك، اتخذت الحكومة إجراءات صارمة، منها:

- حظر تصدير السلع الأساسية مثل القمح والشعير والأرز والذرة البيضاء والدقيق المحلي.

-منع تصدير الفواكه والخضراوات خلال فترات انخفاض الإنتاج لضمان توفرها محليًا.

-زيادة إنفاذ اللوائح الجمركية على المعابر الحدودية للحد من الاتجار غير المشروع بالمنتجات الزراعية المدعومة. وكجزء من إرشادات وزارة التجارة لعام ٢٠٢٣، تم اتخاذ قرار بحظر تصدير هذه السلع حتى تحقق الحكومة الاستقلال المحلي الكامل، وهذا يعكس رغبة الحكومة في ضمان سلامة مواطنيها مع ضمان استدامة إنتاج الغذاء (وزارة التجارة العراقية ٢٠٢٣، ٤).

تبرز أهمية هذه السياسة في قدرتها على منع ارتفاع الأسعار بشكل غير متحكم فيه، خاصة في المناطق الريفية والمناطق ذات الدخل المنخفض .كما ساهمت في تحقيق استقرار نسبي في أسعار الحبوب الأساسية، على الرغم من الارتفاع العالمي للأسعار .وعلى الرغم من فرض قيود على تصدير بعض السلع، فقد اعتمدت الحكومة العراقية سياسة التصدير المشروط، التي تتيح تصدير المواد الفائضة عن احتياجات السوق المحلي تحت شروط محددة. (الجنابي ٢٠٢٤، ٦):

١. توفير بيانات دقيقة عن الكميات الفائضة .
٢. ضمان مطابقة المنتجات للمعايير الدولية الصحية والجودة .
٣. إعطاء الأولوية لتصدير المنتجات عبر شركات وطنية أو مؤسسات تعاونية مختصة بالتصدير .

أمثلة على هذه السياسة:

١. السماح بتصدير التمور العراقية بعد ضمان تخزين الاحتياجات المحلية بشكل كامل
٢. تصدير كميات فائضة من الطماطم، الرقي، وبعض المحاصيل الصيفية إلى الخليج العربي، خصوصًا الكويت والسعودية.

٣. تصدير فائض المحاصيل الزراعية كالطماطم والبطيخ والنباتات الصيفية إلى دول الخليج، وخاصةً الكويت والسعودية. تهدف هذه السياسة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وتعزيز إنتاج الغذاء دون المساس بالأمن الغذائي المحلي(برنامج الحكومة العراقية ٢٠٢٢، ٣١).

بالإضافة إلى ذلك، تبنت حكومة السوداني سياسة لتعزيز ودعم التصدير الزراعي والصناعي في ظل محدودية الإمكانيات المرتبطة بالتصدير التقليدي .ومن هذا المنطلق، أطلقت الحكومة عدة برامج مخصصة لدعم المنتجات المعدّة للتصدير تشمل :

- إعفاءات جمركية وضريبية على مدخلات الإنتاج الزراعي والمعدات الصناعية المستخدمة في المعامل الغذائية.
- إنشاء وحدات تبريد ونقل حديثة مرتبطة بالمعابر الحدودية لضمان الجودة وتسهيل التوزيع. زيادة التبادل التجاري مع الدول المجاورة من خلال الالتزام بالاتفاقيات الثنائية التي تسمح بنقل البضائع العراقية إلى الأسواق الخارجية. كما خصصت وزارة الزراعة مبالغ إضافية لصندوق دعم المصدرين الزراعيين، على شكل قروض تُعزز تطوير سلاسل التوريد وتسويق المحاصيل المعدة للتصدير. تُزرع هذه المحاصيل عادةً بكميات كبيرة في محافظات مثل ذي قار والبصرة والمثنى، وتشمل: البطيخ، والطماطم، والتمر، والباذنجان، والفلفل (وزارة الزراعة العراقية ٢٠٢٤، ١٤).

اتبعت حكومة محمد شياع السوداني سياسات تصدير حذرة ومتوازنة، ترتكز على تحقيق الاكتفاء الذاتي كأولوية، ثم التوجه نحو التصدير بشكل مدروس يراعي الحفاظ على الأمن الغذائي الداخلي، ويعزز الإيرادات غير النفطية للدولة .ومع ذلك، تتطلب هذه السياسات مزيدًا من التخطيط، إلى جانب تطوير البنية التحتية وتعزيز التكامل المؤسسي، لضمان استدامتها وكفاءتها على المدى البعيد.

المحور الثالث: قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والرؤية المستقبلية

نظراً للصعوبات الاقتصادية والظروف المعيشية الصعبة في العراق، أصبح قانون الأمن الغذائي الطارئ ودعم التنمية أداةً تشريعيةً تسعى إلى معالجة قضايا التمويل العاجلة وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، لا سيما في مجالات الغذاء والطاقة والخدمات. يتناول هذا القسم أولاً أهداف القانون، ثم يناقش مضمونه وآليات تطبيقه، ويحلل أخيراً إمكاناته في المساهمة في استقرار الغذاء على المدى القريب. كما يناقش الأهداف المستقبلية المنشودة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، من خلال إعداد خطط وسياسات تُسهم في بناء نظام غذائي شامل ومستدام، يحقق الاكتفاء الذاتي ويعزز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

اولا: قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي

يُلزم القانون حكومة تصريف الأعمال بدفع تكاليف مالية، وهو ما يُخالف المبادئ التي أقرتها المحكمة الاتحادية، والتي تمنع سنّ قوانين تُحمّل الحكومة التزامات مالية جديدة. كما يُخالف المادة ٦٢/فقرة أولى من الدستور، إذ يُعتبر موازنةً مصغرةً تُقدّم إلى مجلس الوزراء(عادل ٢٠٢٢، ٢).

يسعى قانون الدعم الطارئ إلى المساعدة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية والحد من الفقر، ويحدد الجوانب التالية:

١. إنشاء حساب خاص :ألزمت المادة الأولى وزارة المالية بإنشاء حساب لدعم الأمن الغذائي، وكان من الأفضل أن تُنص على تشكيل هيئة مستقلة مختصة بالغذاء.
٢. تخصيص المبالغ :المادة ٢ خصصت ٢٥ تريليون دينار لهذا الحساب، والمادة ٣ حددت أوجه الصرف وفق جدول.
٣. الاستثناءات والصلاحيات :المادة ٤ أجازت الصرف استثناءً من قانون الإدارة المالية، والمادة ٥ سمحت لوزير المالية بالاقتراض الداخلي والخارجي وإعفاء المشاريع من الضرائب.
٤. المنح والتبرعات :المادة ٦ نظّمت قبول المنح وتسجيلها كإيراد عام.
٥. إدراج في الموازنة :المادة ٧ ألزمت بإدراج هذا المبلغ ضمن قانون الموازنة سنويًا.
٦. استمرار بعض الصناديق :المادة ٨ قررت استمرار العمل بصناديق إعمار المناطق المتضررة.
٧. تمويل محدد بموعد :المادة ٩ حددت مهلة تمويل لا تتجاوز ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢.
٨. ضبط تكاليف المشاريع :المادة ١٠ منعت تجاوز سقف التخصيصات.
٩. استثمار إيرادات المنافذ :المادة ١١ خصصت ٥٠٪ من إيرادات المنافذ لمشاريع المحافظات.
١٠. دعم المساعي الجارية: تسمح المادة ١٢ بتمويل المشاريع التي تدعمها الحكومة مالياً.
١١. إعفاء ديون الفلاحين :المادة ١٣ أجلت استيفاء ديون الفلاحين دون فوائد لعام ٢٠٢٢.
١٢. الرقابة المالية :المادة ١٤ كلفت ديوان الرقابة بتقديم تقارير ربع سنوية للبرلمان.
١٣. العمل المؤقت لمكافحة البطالة: سمحت المادة ١٥ بتوظيف ألف شخص في كل محافظة براتب شهري قدره ٣٠٠ ألف دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات. إلا أن هذه المادة افتقرت إلى آلية اختيار واضحة، وكان حجم العمالة محدودًا.
١٤. التنفيذ والتعليمات :المادة ١٦ كلفت وزارتي المالية والتخطيط بإصدار تعليمات التنفيذ.
١٥. منع المناقلات :المادة ١٧ منعت المناقلات بين تخصيصات القانون والمحافظات.
١٦. تمويل قطاعات متعددة :المادة ١٨ ألزمت وزارة المالية بتمويل عدة قطاعات، منها البطاقة التموينية والكهرباء، وأكدت على نشر القانون وتنفيذه بأثر رجعي من ٢٠٢٢/٦/٨، رغم أن الأثر الرجعي غير جائز في القضايا المالية والجزائية إلا بنص صريح (محمد٢٠٢٢، ٥٧٥).

ثانياً: موقف التيار الصدري من قانون الامن الغذائي ٢٠٢٢

ادى التيار الصدري، باعتباره الكتلة الاكبر في البرلمان العراقي بعد انتخابات ٢٠٢١ دورا حاسما في الدفع باتجاه تمرير قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية الذي عد من ابرز القوانين المؤقتة لتعويض غياب موازنة اتحادية للسنة المالية ٢٠٢٢، وقد دعم التيار هذا القانون من منطلقات عدة اهمها:

١. سد الفجوة المالية والتشريعية: ظلت عدم قدرة القوى السياسية في تشكيل حكومة مكتملة الصلاحيات بعد انتخابات عام ٢٠٢١، اتخذت الكتلة الصدرية موقفًا داعمًا لقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، باعتباره وسيلة ضرورية لتمويل الخدمات الأساسية وعدم تعطيل قطاعات الغذاء والوقود والطاقة بدون الدخول في خلاف حول قانون الموازنة الدورية (رويترز ٢٠٢٢).

٢ .تعزيز الأمن الغذائي ورد فعل على التضخم: دعم التيار الصدري تخصيص موارد ضخمة ضمن قانون الطوارئ للبطاقة التموينية وتنمية الزراعة المحلية، خاصة مع ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة الحرب الروسية-الأوكرانية، معتبرين أن هذه الخطوة تمثل دعمًا مباشرًا لاحتياجات المواطن في ظل الضغوط الاقتصادية المتصاعدة(القدس العربي ٢٠٢٢)

٣. رفض استغلال القانون سياسيا: رغم تأييده العام للقانون اصر التيار على وضع ضوابط لصرف الاموال منعا لما وصفة ب الفساد المقنع لا سيما مع وجود حكومة تصريف اعمال محدودة الصلاحيات وقد عبر الصدر عن ذلك في اكثر من تصريح مطالبا بعدم استغلال القانون لاغراض حزبية او فئوية (الشرق الاوسط٢٠٢٢).

٤. رؤية اصلاحية اقتصادية : جاء دعم التيار الصدري متسقا مع مشروعة الاصلاحي لا سيما فيما يتعلق بتعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الاستيراد الغذائي عبر دعم المنتج المحلي والفلاح العراقي و يمكن القول ان دعم التيار الصدري لقانون الامن الغذائي جاء نابعا من قناعة بضرورة الاستجابة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية الانيةمع محاولة فرض رقابة متشددة على اليات التنفيذ وقد كان لهذا الموقف دور محوري في تمرير القانون داخل البرلمان بالنظر لحجم الكتلة الصدرية انذاك.

ثانيا: انتقادات قانون الامن الغذائي في العراق

صدر قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية في العراق كإجراء استثنائي يهدف إلى معالجة بعض الأزمات الاقتصادية والمالية بشكل مؤقت. ورغم أنه ساهم جزئيًا في توفير احتياجات مالية

لفئات معينة من المجتمع، إلا أنه لم يكن كافيًا لتحقيق متطلبات الأمن الغذائي المستدام، حيث افتقر إلى عناصر الشمولية التي تضمن كفالة الحق في الغذاء وفقًا للمعايير الدولية .ويمكن تلخيص أوجه القصور في القانون على النحو التالي :

١.غياب بديل فعال للموازنة العامة

لم يتمكن القانون من أن يكون بديلاً حقيقيًا عن الموازنة العامة، إذ ركز فقط على تغطية النفقات التشغيلية العاجلة دون تقديم أي تمويل استثماري قد يسهم في تنشيط الاقتصاد أو خلق فرص عمل جديدة. إضافة إلى ذلك، كانت هناك تأثيرات سلبية على شريحة كبيرة من الموظفين نتيجة حرمانهم من حقوقهم الوظيفية مثل الترفيعات والعلاوات. أما بالنسبة لرواتب المتعاقدين فقد كانت منخفضة، وغير كافية لتلبية احتياجات الشباب الذين يمثلون عصب القوى العاملة في البلاد (محمد٢٠٢٢، ٥٧٦).

٢. ضعف الضمانات الدستورية للحق في الغذاء

لم يتضمن القانون أي مواد واضحة تضمن حق المواطن في الحصول على غذاء كافٍ وصحي بكفالة من الدولة، ولم يفرض على الجهات المختصة التزامًا بتوفير الأمن الغذائي أو تحقيق السيادة الغذائية . إضافة إلى ذلك، افتقر القانون إلى وضع خطة استراتيجية لتأمين مخزون غذائي أساسي يغطي احتياجات السكان لمدة لا تقل عن ستة أشهر في حالات الطوارئ .

٣. تجاهل دعم الإنتاج الزراعي والتنمية المستدامة

لم يُولِ القانون اهتمامًا كافيًا لتعزيز الإنتاج الزراعي أو تحقيق استقرار مستدام في القطاع. كما افتقر إلى آليات لتشجيع الإنتاج المحلي والحفاظ على التنوع الزراعي، ولم يُقدِّم حوافز لتشجيع اعتماد أساليب زراعية حديثة أو استغلال الأراضي الصالحة للزراعة. كما أغفل معالجة مخاطر التصحر، الذي يُشكِّل تهديدًا كبيرًا للأمن الغذائي الوطني (شذى ٢٠٢٢).

٤ .تتجلى إخفاقات إدارة الموارد المائية في غياب خطة شاملة لاستغلال المياه العذبة بفعالية، كإنشاء سدود إضافية لتخزين المياه والاستفادة منها في أوقات الشح. كما أغفل القانون إعطاء الأولوية لاستخدام المياه الجوفية في الزراعة الصحراوية، وهو ما كان سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق فائض نقدي قابل للتصدير.

٥. أما فيما يتعلق بالاقتصاد ومكافحة الفقر والبطالة، فقد افتقر القانون إلى رؤية اقتصادية شاملة وفعالة .اكتفى بتقديم برنامج محدود لتوظيف ألف شخص من حملة الشهادات، وهو عدد لا يواكب الأعداد الكبيرة للخريجين العاطلين عن العمل .وعلى صعيد الحماية الاجتماعية، لم يشمل القانون تعديلات جوهرية على الرواتب المخصصة لهذه الفئة أو للمتقاعدين .كذلك، أغفل تفعيل برامج دعم

مستدامة موجهة للفئات الفقيرة، مثل تقديم منح مالية شهرية للطوارئ أو تحسين جودة وكمية مفردات البطاقة التموينية بما ينسجم مع احتياجات المواطنين الأكثر حاجة (محمد٢٠٢٢، ٥٧٦).

إن قانون السند الطارئ للأمن الغذائي، برغم أهميته الآنية، لم يصل إلى مستوى التشريع الكامل الذي يدعم الأمن الغذائي بمفهومه العام ويحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي للعراق، مما يستلزم مراجعة شاملة للسياسات الغذائية والقوانين ذات الصلة لتكون أكثر إنصافًا واستمرارية وشمولاً.

ثالثاً: الرؤية المستقبلية للامن الغذائي في العراق

من بين الأساليب المقترحة لتحقيق الأمن الغذائي، يُعدّ تطوير الزراعة عنصرًا أساسيًا. في العراق، يتطلب تطوير هذا القطاع الحيوي استثمارات ضخمة. ويشمل ذلك تحسين أنظمة الري لتقليل استهلاك المياه، وتوظيف التقنيات الزراعية الحديثة، وتكثيف البحث العلمي لإنتاج أصناف زراعية قادرة على تحمل ظروف الجفاف والمياه المالحة. (Iraq،Cooperation Programme ٢٠٢٤).

إلى جانب الحفاظ على موارد المياه بشكل مستدام، يُعدّ الحفاظ على المياه أولوية قصوى. يجب وضع استراتيجيات للحفاظ على المياه وإعادة تدويرها، وإنشاء خزانات إضافية للمياه، والتواصل مع جيران بلدكم للحصول على كمية متناسبة من المياه (UNICEF Iraq Water Crisis Report، 2024).

من الضروري تقليل اعتماد الاقتصاد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وذلك من خلال تنويع الاقتصاد والاستثمار في قطاعات أخرى مدرة للدخل، وخاصة الزراعة وصناعة الأغذية. ويؤدي هذا التنويع إلى تقليل الاعتماد على الواردات وزيادة سلامة الإمدادات الغذائية الوطنية. ومن المهم أيضاً في الاستثمار التكنولوجي عنصر أساسي لتحسين الإنتاجية الزراعية، ويتحقق ذلك من خلال استخدام أنظمة الري الذكية، وأساليب الزراعة الدقيقة، والتحليل الجيني للمحاصيل، بالإضافة إلى الاستفادة من معلومات الطقس والمناخ (وزارة الزراعة العراقية ،التقارير الاحصائية السنوية ٢٠٢٤).

يُعدّ تطوير الثروة الحيوانية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال تحسين سلالات الماشية والأغنام، وتهيئة المراعي، وإنشاء مزارع حديثة تستخدم أساليب تربية متطورة. كما تلعب الحكومة دورًا هامًا في تحسين الأمن الغذائي من خلال وضع استراتيجيات فعّالة وتقديم الدعم الكافي للمزارعين. وهذا يستلزم تطبيق استراتيجية وطنية شاملة للأمن الغذائي، ذات هدف محدد، تُنفّذ بعناية ودقة. ومساعدة المزارعين أمر بالغ الأهمية في هذا السياق، إذ يحتاجون إلى دعم مالي وتقني لتوسيع مزارعهم وتحسين إنتاجيتهم. ويشمل ذلك تقديم قروض ميسرة، والإرشاد الزراعي، والتدريب على التقنيات الحديثة، وكلها تهدف إلى تعزيز التسعير العادل للمحاصيل.

وفي المقابل، تلعب الشراكات بين القطاعين العام والخاص دورًا في زيادة معدل التنمية الزراعية. ويمكن للشركات الخاصة تخصيص أموال للزراعة الحديثة والصناعات الغذائية، وستوفر الحكومة البيئة اللازمة وتشجع الحوافز المناسبة لجذب هذه الاستثمارات. (الفاو ٢٠٢٣).

يمكن للعراق تعزيز أمنه الغذائي من خلال تعزيز التعاون بين المناطق والدول حول العالم، لا سيما فيما يتعلق بإنتاج الغذاء. تتضمن هذه الشراكة تبادل المعرفة والمهارات والتقنيات الزراعية الحديثة. كما أنها تعزز تبادل المنتجات الزراعية، وتُسهّل تنسيق الأنشطة المتعلقة بالمياه، وتهدف إلى تعظيم الاستفادة من الموارد العابرة للحدود(برنامج الاغذية العالمي ٢٠٢٢).

للمنظمات الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي، دورٌ هامٌ في دعم الأمن الزراعي في العراق من خلال توفير الدعم الفني والموارد المالية اللازمة لتطوير القطاع الزراعي. كما يمكن للعراق الاستفادة من تجارب الدول الأخرى للاستفادة من كفاءة وإنتاجية الزراعة المستدامة، ومشاركة هذه التكنولوجيا مع المجتمعات الزراعية في البلاد، وتعزيز خبراتها في هذا المجال.

يُعدّ التمويل من أكبر العوائق أمام جهود الحكومة لتحقيق الأمن الغذائي، إذ تتطلب مبادرات التنمية الزراعية موارد كبيرة. ويتم ذلك من خلال توفير الموارد المناسبة من الموازنة العامة، وتشجيع الاستثمار الخاص لدعم هذا النهج الأساسي ماليًا(world bank2023).

وبالاستناد الى ما تم ذكره يم القول بان مستقبل الامن الغذائي في العراق في حالة تطبيق الاستراتيجيات المقترحة بفعالية يمكن للعراق ان يحقق درجة عالية من الامن الغذائي بحلول عام ٢٠٤٠ وسيتمكن البلد من تقليل اعتماده على الاستيراد الى اقل من ٤٠% وزيادة الانتاج الزراعي المحلي بنسبة تزيد عن ١٥٠% . اما في حالة تطبيق جزئي للاستراتيجيات يمكن تحقيق تحسينات ملموسة في الامن الغذائي لكن سيبقى البلد معتمداً على الاستيراد بنسبة حوالي ٦٠% وستتحسن الانتاجية الزراعية تدريجياً ولكن ببطء.

الخاتمة

يُعدّ الأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق، ولا سيما في ظل الأزمات المتعددة التي تواجهها البلاد في مجالات الغذاء والمياه والتنمية الريفية. وقد أولت حكومة محمد شياع السوداني للفترة (٢٠٢٢–٢٠٢٥) اهتماماً متزايداً بهذا الملف، من خلال

إدراجه ضمن أولويات البرنامج الحكومي، والسعي إلى معالجته عبر حزمة من الإجراءات التشريعية والتمويلية، كان أبرزها إقرار قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

وتُظهر نتائج الدراسة أن السياسات الحكومية خلال هذه المرحلة اتسمت بمحاولة الانتقال من المعالجات الآنية والطارئة إلى مقاربة أكثر شمولية واستراتيجية لإدارة ملف الأمن الغذائي، مستفيدةً من التجارب السابقة والضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة. إلا أن تحقيق الأهداف المعلنة لا يزال يواجه مجموعة من التحديات البنيوية، في مقدمتها محدودية الموارد، وتراكم الاختلالات الهيكلية في القطاعين الزراعي والمائي، وضعف التنسيق المؤسسي، فضلاً عن التأثيرات المتنامية للتغيرات المناخية والضغوط البيئية.

وعليه، فإن تعزيز الأمن الغذائي في العراق يتطلب الانتقال من إطار المعالجات المؤقتة إلى بناء سياسة وطنية متكاملة وطويلة الأمد، تقوم على تطوير القدرات المؤسسية، وتحديث البنية التحتية الزراعية والمائية، وتبني سياسات استثمارية وتنموية فاعلة، إلى جانب ترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد. إن نجاح هذه الجهود لا يرتبط فقط بسنّ التشريعات أو توفير التمويل، بل بقدرة الدولة على بناء منظومة متماسكة ومستدامة للأمن الغذائي تُسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة في العراق.

الاستنتاجات

١.تكشف الدراسة أن منظومة الأمن الغذائي في العراق ما تزال تتسم بالضعف، نتيجة الاعتماد الكبير على الاستيراد لتأمين جزء مهم من الاحتياجات الغذائية، الأمر الذي يجعل النظام الغذائي الوطني عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والتحولات الجيوسياسية والاقتصادية الدولية.

2.أظهر البرنامج الحكومي لحكومة محمد شياع السوداني توجهاً أكثر تنظيماً وتنسيقاً في إدارة ملف الأمن الغذائي مقارنة بالمقاربات السابقة، ولاسيما من خلال توظيف الأدوات التشريعية والمالية، وفي مقدمتها قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، بما يعكس محاولة للانتقال نحو إدارة أكثر فاعلية لهذا القطاع الحيوي.

٣.لا يزال القطاع الزراعي في العراق يواجه اختلالات هيكلية متراكمة، تتمثل في ضعف البنية التحتية الزراعية والريفية، وتراجع مستويات الإنتاج المحلي، وغياب منظومة تسويقية متكاملة قادرة على دعم المنتج الوطني وتعزيز قدرته التنافسية في السوق.

٤.أظهرت النتائج أن محدودية التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية المعنية بإدارة ملف الأمن الغذائي، ولاسيما بين وزارات الزراعة والموارد المائية والتجارة والتخطيط، أسهمت في إضعاف كفاءة السياسات العامة، وأدت في بعض الأحيان إلى تداخل أو تعارض في الإجراءات والقرارات المتخذة.

٥.يشكل التغير المناخي وتزايد شحّ الموارد المائية، إلى جانب التدهور البيئي والتلوث، تحديات متنامية تهدد استدامة النظام الغذائي في العراق، وتفرض الحاجة إلى تبني سياسات تكيف وإدارة موارد أكثر كفاءة واستدامة.

٦.على الرغم من توافر إرادة سياسية معلنة لتعزيز الأمن الغذائي، فإن المؤشرات التطبيقية على أرض الواقع ما تزال محدودة الأثر، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم، بما يضمن تحويل التوجهات والسياسات المعلنة إلى نتائج ملموسة تدعم الأمن الغذائي الوطني.

قائمة المصادر

اولاً: المصادر باللغة العربية

١. سعيد، ابراهيم احمد . ٢٠١١. "أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي". *مجلة جامعة دمشق*. المجلد ٢٧. العددان ٣-٤ .
٢. الأنصاري، ابراهيم . ٢٠٢٢ . *الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب*. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية.
٣. إبراهيم، ابراهيم حربي . ٢٠١٦. "سياسة الأمن الغذائي في العراق: التحديات والحلول" . *مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم*. العدد (٣٧) .
٤. الشمري، احمد حسن علوان . ٢٠٢١. قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في ظل الأزمات: العراق حالة دراسية. رسالة ماجستير. كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء .
٥. محمد، احمد عثمان . ٢٠٢٣. "السياسة العراقية تجاه أزمة الغذاء العالمية في ظل حرب روسيا وأوكرانيا". *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*. المجلد ٣. العدد (٤) .
٦. الحجامي، اسراء كامل مزهر . ٢٠٢١. استراتيجية تطوير إنتاجية الحبوب وعلاقتها بالأمن الغذائي في العراق. رسالة ماجستير. كلية الآداب- جامعة الكوفة.
٧. الأمانة العامة لمجلس الوزراء. البرنامج الحكومي ٢٠٢٢–٢٠٢٥. بغداد.
٨. برنامج الأغذية العالمي. ٢٠٢٢ . التقرير السنوي لبرنامج الأغذية العالمي – العراق. https://www.wfp.org/ar/countries/iraq .
٩. برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر في العراق. ٢٠١١ . وزارة الزراعة.
١٠. حسن، تغريد معين . ٢٠١٩ . "تحليل جغرافي سياسي لوضع الغذاء في العراق بعد عام ٢٠١٤". *مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية*. العدد (٢٥) .
١١. عباس ، امل عطيوي . ٢٠٢٢. "التحليل الجغرافي لنظام البطاقة التموينية والأمن الغذائي للسكان في العراق (محافظة واسط أنموذجاً)". *مجلة كلية التربية*. العدد (٤٦) .
١٢. الجنابي، عباس. ٢٠٢٤. "الصادرات الزراعية العراقية بين التحديات والطموح". *مجلة التنمية المستدامة العراقية*. العدد (١٥).
١٣. الزبيدي، حسن لطيف كاظم . ٢٠١٧. *التنمية البشرية والأمن الإنساني في العراق: جدل التبديد والتهديد*. بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية .
١٤. البغدادي، حسين سلمان جاسم . ٢٠١٤. "تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وإمكانيات تحققه"، *مجلة القاسم للعلوم الإدارية والاقتصادية*. المجلد ١٦. العدد (٣) .
١٥. حوار مع مهدي ضمد القيسي. ٢٠١٢. الوكيل الفني لوزارة الزراعة، قناة العراقية. برنامج "من بغداد" .

١٦. عبود، خالد قحطان . ٢٠١٦. الأمن الغذائي في العراق في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية. أطروحة دكتوراه. كلية الإدارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية .
١٧. دهيبي، بوبكرو أيمن فريجا. ٢٠٢٥ . استعادة التحالف الوطني للأمن الغذائي والتغذية في العراق. روما: منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO). https://repo.mel.cgiar.org/handle . تاريخ
١٨. الزعبلاوي، محمد الشحات وغادة عبد الفتاح مصطفى. ٢٠٢٠ . "تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري". قسم السياسة الزراعية وتقييم المشروعات. مصر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعي. مركز البحوث الزراعية .
١٩. خليل، شذى . ٢٠٢٢ . "الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية في العراق.. اختلاف بين التسمية والمحتوى". مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. https://rawabetcenter.com/archives/143974
٢٠. الكبيسي، صفاء . ١٩٩٩ . العراق يفتح باب الاستيراد للسيطرة على الأسعار. العربي الجديد .
٢١. أحمد، عبد الغفور ابراهيم . ١٩٩٩ . *الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية*. بغداد: منشورات بيت الحكمة .
٢٢. محمد، علاء عبد العزيز . ٢٠٢٢ . "دور قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي في كفالة الحق في الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في العراق". *مجلة المعهد*. كلية العلوم السياسية- جامعة الكوفة، العدد (١١) .
٢٣. سلام، كريم سلام عبد الرؤوف . ٢٠٢٢ . الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
٢٤. عبد السلام، محمد السيد . ١٩٩٨ . " الأمن الغذائي للوطن العربي " . عالم المعرفة. العدد (٢٣٠) . الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .
٢٥. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "معلومات عامة عن المنظمة"، https://www.fao.org/ .
٢٦. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، ٢٠١٠. ٨.
٢٧. موقع البطاقة التموينية العراقية https://ur.gov.iq/index/show-eservice/51393/10042/cat تاريخ الدخول 2025/7/20
٢٨. وزارة التجارة العراقية. ٢٠٢٣ . تقرير السياسات التجارية العراقية. بغداد: دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية. .
٢٩. وزارة الزراعة العراقية. ٢٠٢٤ . خطط الوزارة لدعم الصادرات الزراعية .
٣٠. الصدر يعرب عن قلقه من تسلط الفاسدين على قانون الأمن الغذائي." الشرق الأوسط اليوم. تم الدخول إليه في ١٩ يوليو ٢٠٢٥. https://alyaumtv.net/%D٨%AF%D٨%D٥%B٨%D٨٤%٩D%٧A%٨B%
٣١. التيار الصدري يصر على تشريع قانون الأمن الغذائي." القدس العربي. تم الدخول إليه في ٢٠ يوليو٢٠٢٥. https://www.alquds.co.uk/%D٨%AA%D٨%٩AA%D٨%٩-D١B%٨D%٧A%٨-D٨٩%٩-٨٦%٩-%D٨%٧A/

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

1) FAO Iraq.2023 . Agricultural Export Dynamics in Iraq. Rome: Food and Agriculture Organization, 2023.
2) FAO.2023. Iraq Country Programming Framework 2023–2027. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2023.
3) World Bank. Iraq Economic Monitor: Navigating Fiscal Challenges to Build Resilience. Washington, D.C.: World Bank, 2023
4) World Bank. Iraq: Food Security and Agricultural Transformation. Washington, D.C.: World Bank, 2023.
5) "Iraq's Parliament Passes Emergency Food Bill." Reuters. June 8, 2022. Accessed July 19, 2025. https://www.reuters.com/world/middle-east/iraqs-parliament-passes-emergency-food-bill-2022-06-08/.
6) "Iraqi Parliament Needs to Pass Food Security Law to Benefit the People: Sadr." Kurdistan24.
7) Saeed, Ibrahim Ahmed. 2011. "The Importance of Investments in Arab Food Security." Damascus University Journal. Volume 27, Issues 3-4.

8) Al-Ansari, Ibrahim. 2022. Food Security in a Changing World in Light of Disasters, Crises, and Wars. Berlin: Arab Democratic Center for Strategic and Political Studies.
9) Ibrahim, Ibrahim Harbi. 2016. "Food Security Policy in Iraq: Challenges and Solutions." Journal of Al-Rafidain University College of Sciences. Issue (37).
10) Al-Shammari, Ahmed Hassan Alwan. 2021. Measuring and Analyzing Food Security Indicators in Times of Crisis: Iraq as a Case Study. Master's Thesis. College of Administration and Economics, University of Karbala.
11) Muhammad, Ahmed Othman. 2023. "Iraqi Policy Towards the Global Food Crisis in Light of the Russia-Ukraine War." Ibn Khaldun Journal for Studies and Research. Volume 3, Issue (4).
12) Al-Hijami, Israa Kamel Mazhar. 2021. Grain Productivity Development Strategy and its Relationship to Food Security in Iraq. Master's Thesis. College of Arts, University of Kufa.
13) General Secretariat of the Council of Ministers. Government Program 2022–2025. Baghdad.
14) World Food Program. 2022. WFP Annual Report - Iraq. https://www.wfp.org/ar/countries/iraq.
15) National Action Program to Combat Desertification in Iraq. 2011. Ministry of Agriculture.
16) Hassan, Taghreed Moeen. 2019. "A Geopolitical Analysis of the Food Situation in Iraq after 2014." Journal of the College of Education for Girls for the Humanities. Issue (25).
17) Abbas, Amal Atawi. 2022. "Geographical Analysis of the Ration Card System and Population Food Security in Iraq (Wasit Governorate as a Model)." Journal of the College of Education. Issue (46).
18) Al-Janabi, Abbas. 2024. "Iraqi Agricultural Exports: Between Challenges and Ambition." Iraqi Journal of Sustainable Development, Issue (15).
19) Al-Zubaidi, Hassan Latif Kazim. 2017. Human Development and Human Security in Iraq: The Debate of Dissipation and Threat. Baghdad: Al-Nahrain Center for Strategic Studies.
20) Al-Baghdadi, Hussein Salman Jassim. 2014. "Analysis of the Reality of Iraqi Food Security and the Possibilities of Achieving It," Al-Qasim Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 16, Issue (3).
21) Interview with Mahdi Dhamad Al-Qaisi. 2012. Technical Undersecretary of the Ministry of Agriculture, Al-Iraqiya Channel. "From Baghdad" Program.
22) Abboud, Khaled Qahtan. 2016. Food Security in Iraq in Light of Local and International Economic Changes. PhD Thesis. College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.
23) Dahibi, Boubakrou Ayman Frija. 2025. Reviving the National Alliance for Food Security and Nutrition in Iraq. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). https://repo.mel.cgiar.org/handle. Date
24) Al-Zaablawy, Mohamed El-Shahat and Ghada Abdel Fattah Mostafa. 2020. "Analysis of the Most Important Factors Affecting Egyptian Food Security." Agricultural Policy and Project Evaluation Division. Egypt: Agricultural Economics Research Institute. Agricultural Research Center.

25) Khalil, Shaza. 2022. “Emergency Support for Food Security and Development in Iraq... Differences between Name and Content.” Rawabet Center for Research and Strategic Studies. https://rawabetcenter.com/archives/143974
26) Al-Kubaisi, Safaa. 1999. “Iraq Opens the Door to Imports to Control Prices.” Al-Araby Al-Jadeed.
27) Ahmed, Abdel Ghafour Ibrahim. 1999. “Food Security in Iraq and Its Future Requirements.” Baghdad: Bayt Al-Hikma Publications.
28) Mohamed, Alaa Abdel Aziz. 2022. "The Role of the Emergency Food Security Support Law in Ensuring the Right to Food and Achieving Food Security in Iraq." Institute Journal. College of Political Science, University of Kufa, Issue (11).
29) Salam, Karim Salam Abdul Raouf. 2022. Food Security in a Changing World in Light of Disasters, Crises, and Wars. Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies.
30) Abdul Salam, Muhammad Al-Sayyid. 1998. "Food Security for the Arab World." World of Knowledge. Issue (230). Kuwait: National Council for Culture, Arts, and Letters.
31) Food and Agriculture Organization of the United Nations, "General Information about the Organization," https://www.fao.org/.
32) Food and Agriculture Organization of the United Nations, The State of Food Insecurity in the World, 2010. 8.
33) Iraqi Ration Card Website https://ur.gov.iq/index/show-eservice/51393/10042/cat Accessed July 20, 2025.
34) Iraqi Ministry of Trade. 2023. Iraqi Trade Policy Report. Baghdad: Department of Foreign Economic Relations.
35) Iraqi Ministry of Agriculture. 2024. Ministry's Plans to Support Agricultural Exports.
36) Al-Sadr Expresses Concern Over Corrupt People's Control of the Food Security Law. Asharq Al-Awsat Today. Accessed July 19, 2025. https://alyaumtv.net/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AF%D8%B
37) The Sadrist Movement Insists on Legislating the Food Security Law. Al-Quds Al-Arabi. Accessed July 20, 2025. https://www.alquds.co.uk/%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1-D9%89-D9%86-%D8%A7/